

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالبة : جميلة بلعالم

بعنوان :

أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية

والنقدية الدولية

(1997) ، (2008)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ- عبد الحميد بوخاري
مشرفا	أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ- محمد لحسن علاوي
مناقشا	أستاذ محاضر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ- يوسف كودية

السنة الجامعية : 2012 / 2013

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعلى الناس في حياتي أُمِّي وأبي الكريمين حفظهما الله

إلى شريك العمر زوجي العزيز "يوسف"

إلى أحبائي وأعزاء قلبي إخواني وأخواتي

إلى رفيقة الماجستير نعيمة

إلى صديقتي كريمة وكل الأصدقاء المحي الجامعي: ياسمين، سعاد، نادية أم الخير

جمعة، حكيمية، أسماء، عائشة، حورية، حدة وصديقاتها

إلى كل طلبة الماجستير مالية وبنوك دفعة 2013

إلى كل معلمي و أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

إلى كل صديقاتي وأساتذتي بجامعة بسكرة

إلى صديقة الطفولة فطيمة

إلى صديقة العمر أسماء

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلبي

## الشكر

إن واجب الاعتراف بالجمل يحتم علينا أن أشكر الله سبحانه و تعالى

الذي أعانني على انجاز هذا العمل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المشرف "علاوي محمد لحسن" على الجهد الذي بذله معي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته، أيضا إلى زوجي الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذه المذكرة، كما أشكر أخي جمال على مجهوده معي، وأشكر أختي مبروكة على نصائحها لي، وأشكر أستاذتي "عبلة بزقاري" بجامعة بسكرة التي لم تبخل عليا بمعلوماتها وإرشاداتها أشكر كذلك كل الطالبات على مساعدتي: نعيمة، نادية، هنية، أم الخير، ياسمين، كريمة، خولة زروقي

إلى كل من ساعدني ولم يكتبه قلبي

## الملخص:

إن إدارة الأزمات تحقق بحكمة ونجاح والحد من آثارها الضارة ثم حسمها هو أمر في غاية الأهمية، ولكن ما هو أفضل من ذلك وأقل تكلفة هو التوفيق في إتباع سياسات و إصلاحات فعالة تساعد على تفادي حدوث الأزمات، وعليه فمن المفيد إثارة السؤال عن الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي حاليا كمؤسسة مالية دولية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، أو يمكن أن يلعبه مستقبلا في مجال الوقوع في مشكل المديونية و اختلالات ميزان المدفوعات و العملات، ومدى إدارته الفعالة والمناسبة لمختلف الأزمات المالية والنقدية الدولية.

الكلمات المفتاحية : الأزمات، سياسات، إصلاحات، الاستقرار، الاختلالات، الصندوق.

## Summary

The demonstration of the crises make wisely and successfully and stop it and its effects it is very important matter .but what is the most useful is to be guided a good politics help to void crises. For that reason must questions about international monetary fund role as financial society responsible for give the economical security on the world and to avoid being a problem and of payments and currency and its effective demonstration which suitable to difference financial and monetary on the world.

## Pass word:

Crisis, politics, guidance, stability, inflation, fund.

## قائمة المحتويات

### قائمة المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : ردود فعل الصندوق اتجاه الأزمات المالية والنقدية الدولية

تمهيد.....2

المبحث الأول : عموميات حول صندوق النقد الدولي.....3

المبحث الثاني : عموميات حول الأزمات المالية والنقدية.....11

خاتمة الفصل.....12

الفصل الثاني : تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي

تمهيد.....14

المبحث الأول : تأثيرات سياسات وبرامج الصندوق على التوازنات النقدية في الدول النامية.....15

المبحث الثاني : تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية(1997)(2008).....22

المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق.....29

خاتمة الفصل.....36

خاتمة

الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول
1	التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

## الاختصارات و الرموز

الرمز	الدلالة
صند	صندوق النقد الدولي
الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
وحدة حقوق السحب الخاصة	و ح س خ

### تمهيد:

نتيجة للفوضى التي عرفها النظام النقدي قبل وخلال الحرب العالمية فقد اندفعت الدول إلى البحث عن نظام نقدي جديد يحقق لها أهدافها والمتمثلة في إنشاء تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات... على أن تحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب على أن يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية فيكون بمقدورها هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل وبالتالي فقد أجمعت الدول على تسليم أمرها لمنظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام النقدي ككل، وكان ذلك من خلال انعقاد مؤتمر بريتن وودز 1944 والذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرض إلى أهم محاور الصندوق المتمثلة في :

- التعريف والنشأة والأهداف التأسيسية .

- الهيكل وأهم موارده واستخداماته.

والتعرض كذلك لبعض الأزمات النقدية والمالية التي عرفها الاقتصاد العالمي والتطرق لردود أفعال الصندوق اتجاه هذه الأزمات.



### المبحث الأول: عموميات حول الصندوق والأزمات المالية والنقدية العالمية

نستهل موضوعنا هذا بالتطرق إلى مطلبين أساسيين نستعرض فيهما أهم العموميات حول كل من صندوق كهيئة علمية والأزمات المالية العالمية كظواهر اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: عموميات حول صندوق النقد الدولي

#### الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة نشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعدد يبلغ 184 بلدا، وصندوق هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي،<sup>1</sup> للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي

شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي، وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت قاعدة الذهب\* وكان من نتائج ذلك قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات إلى التحلي عن الالتزام بهذه القاعدة وقد القاعدة كان غياب النظام الذي يوفر أسباب الاستقرار النقدي والتعاون على الصعيد الدولي ضرورة للبحث عن نظام نقدي عالمي تكون من أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب، ولقد كانت الو.م.أ في تلك الفترة تسعى إلى التحلي عن الوضع الانعزالي الذي تميزت به سياستها في الثلاثينيات والعمل نحو ترعم العالم الرأسمالي.

وبناء على ذلك دعا الرئيس الأمريكي روزفلت إلى عقد مؤتمر في مؤتمر في تموز 1944 في بريتن وودز في ولاية نيوهامشير في الو.م.أ، حيث ضم كثيرا من الخبراء الدوليين في الاقتصاد والمال ورجال السياسة، بعد مرور 3 أشهر تم التوصل إلى عقد اتفاق يقضي بإنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير ومقرهما واشنطن.

وبتوقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ولد هذا الصندوق عام 1945، ومارس نشاطه في آذار 1947.

<sup>1</sup> محمود إبراهيم وآخرون، المؤسسات المالية والمحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009، ص96.

<sup>2</sup> لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص2

\* قاعدة الذهب: تنظيم نقدي يرتبط بمقتضاه وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب .

### الفرع الثالث: الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وذلك عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
  - تقديم المعونة من أجل قيام نظام للدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية فيما بينهم.
  - تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العملة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.
  - بث الثقة لدى الأعضاء بأن موارد الصندوق تحت متناولهم مع ضمانات كافية بما يتهيأ لهم من تصحيح في موازين المدفوعات.<sup>1</sup>
  - تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية.
  - المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، والتخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية.
  - تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.<sup>2</sup>
- بعد أن تعرفنا عن الأهداف التأسيسية لصندوق النقد نستعرض أهم مهامه التي تقوم بها مختلف تشكيلته الممثلة كالتالي :

### الفرع الرابع: هيكل صندوق النقد الدولي

- يتكون صندوق من أجهزة ميسرة وأجهزة استشارية، حيث تتكون الأجهزة الميسرة من مجلس محافظين ومجلس تنفيذي (مجلس الإدارة) وأخيراً من مدير عام.
- يتمتع مجلس المحافظين بكل السلطات في صندوق ومنها على وجه الخصوص قبول انضمام الأعضاء وتحديد الحصص ومراجعتها، كما يتخذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة.
- يعد مجلس الإدارة الجهاز في الصندوق فهو يسير عملياته النقدية ويحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قرض، كما يشرف على المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشكل منتظم مع مصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية.

<sup>1</sup> شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولة والمنظمات المالية، دار آيلة، عمان، ط1، ص100.

<sup>2</sup> ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص3.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ ردود فعل صندوق النقد الدولي اتجاه الأزمات المالية والنقدية

- أما المدير العام فهو رئيس الموظفين العالمين في الصندوق وهو يدير شؤونه العادية تحت إشراف مجلس الإدارة، وهو مسئول عن تنظيم دوائر الصندوق وعن تعيين الموظفين وفصلهم.

- تشير إلى أن البلدان الغربية تحيمن على تشكيلة الصندوق هيمنة مالية وسياسية حيث يتشكل مجلس الإدارة من 24 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون، قانون يمثلون كلا من الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا ألمانيا و اليابان إلى جانب 3 آخرين يمثلون روسيا والصين والمملكة العربية السعودية أما المديرون التنفيذيون الـ 16 المتبقون فيتم انتخابهم من طرف مجموعات تشكلها الدول الأعضاء الأخرى.

أما الأجهزة الاستشارية فتتقسم إلى أجهزة تعمل داخل الصندوق وأجهزة تعمل خارجي، فتمثل الأجهزة التي تعمل داخل الصندوق في:

- اللجنة النقدية والمالية الدولية: بحيث تقوم بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام.

- اللجنة التنموية: من مهامها دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد.<sup>1</sup>

وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس المحافظين.<sup>2</sup>

أما الأجهزة التي تعمل خارج الصندوق فتتقسم إلى مجموعات الدول الأعضاء وهي :

- المجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان.

- المجموعة السبعة: تضمنت مجموعة الخمسة مضافة إليها كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم والتي أصبحت روسيا تشارك(7+1).

- المجموعة الإحدى عشر: مهامها أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى صندوق.

- مجموعة الرابعة والعشرون: تمثل البلدان النامية العضوة في صندوق.

- مجموعة الثلاثين: تضم موظفين دوليين وجامعين قادة بنوك وشركات بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق، وهي ليست فهي تلعب دور استشاريا فقط.

### الفرع الخامس: موارد واستخدامات الصندوق

<sup>1</sup> عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص33 وما بعدها.

<sup>2</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010، ص468.

المصدر الرئيسي لموارد الصندوق يتمثل في :

**أولاً:** اشتراكات الحصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق حيث تعتبر من الالتزامات الأساسية للأطراف والهدف من الحصص هو أن يكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها ، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق.

ونشير إلى أن الو.م.أ أكبر اقتصاد في العالم تسهم بالنصيب الأكبر في الصندوق حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص.

أما الموارد الأخرى فتمثلة في الاقتراض ووحدة حقوق السحب الخاصة.

**ثانياً:** الاقتراض بحيث يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه.

**ثالثاً:** وحدة حقوق السحب الخاصة وهي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق عام 1969، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.<sup>1</sup>

فيما يتعلق باستخدامات هذه الموارد فيقدم الصندوق على شكل قروض بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء ومختلف المدة وشروط السداد والاقتراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات.

يقوم الصندوق بتمويل معظم البلدان الأعضاء من خلال 3 أنواع من السياسات الإقراض:

أ/ اتفاقيات الاستعداد الائتماني: هدفها معالجة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الأجل.

ب/ اتفاقيات المعتمدة متوسطة الأجل: لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات يتعلق بمشكلات هيكلية.

ج/ قروض ميسرة: لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء لتأمين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي قابل لاستمرار وتحسين مستويات المعيشة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: عموميات حول الأزمات المالية والنقدية العالمية

تعرض الاقتصاد العالمي بدءاً من سبتمبر 2008 لهزة عنيفة، أعادت إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم 1929، حيث أن الأزمة نتجت عن توسع القطاع المصرفي ومؤسسات الائتمان والتأمين في تقديم الإقراض والتوسع في ابتكار المشتقات المالية

<sup>1</sup> محمود إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 306، 307.

<sup>2</sup> برفوق مسعودة ، وآخرون، تحديات إصلاح النظام النقدي المالي الدولي في ظل الأزمة الحالية، مذكرة لسانس اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2010، ص 11.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ ردود فعل صندوق النقد الدولي اتجاه الأزمات المالية والنقدية

وتداولها دون رقابة أو دراسة كافية لملاءة العملاء، وبعيدا البنوك المركزية، وتنقسم الأزمات إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي أزمات العملة وأزمات الديون والأزمات المصرفية.<sup>1</sup>

**أولاً:** أزمات العملة وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها.

**ثانياً:** أزمات الديون و تحدث إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث.

**ثالثاً:** أزمات المصرفية و تحدث عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك.

من بين أسباب وقوع الأزمات المالية على وجه الاقتصاد المحلي أو العالمي:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية.

- التقلبات في أسعار الصرف.

- تحرر مالي غير وقائي.

- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

بعد أن تعرفنا عن أنواع الأزمات الرئيسية والأسباب المؤدية لها عام نعرض أيضا في موضوع هذا عن بعض الأزمات التي كان لها تأثيرات واضحة وحلوية على المستوى المحلي والعالمي وكذا رد فعل صند في كل أزمة بشكل وجيز.

### الفرع الأول: أزمة جنوب شرق آسيا

كانت بداية تفجير الأزمة في تايلاند في 2 جويلية 1997، عندما أعلنت حكوماتها فك ارتباط عملتها الوطنية "BAHT" بالدولار وشرعت في تقويمها، وتبع في نفس اليوم انخفاض في سعر "BAHT" 20%، وكان تراجع مستوى الاحتياطي النقدي في تايلاند من العملات الأجنبية هو أحد أسباب التي عجلت في تقويم العملة، حيث انخفض من 32 بليون دولار عام 1996 إلى حوالي 22 بليون دولار عام 1997.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010، ص3.

<sup>2</sup> بوطبة وهيبه، كويسي السعيد، الأزمات المالية العالمية، ليسانس بنوك ونقود ومالية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2009، ص48.

ونظرا للروابط القوية بين اقتصاديات دول شرق آسيا، كان من الطبيعي أن تنتقل الأزمة إلى الدول الآسيوية الأخرى مثل ماليزيا تاوان، إندونيسيا، الفلبين وهكذا تعدت الأزمة الآسيوية نطاقها الإقليمي وباتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأبعاد وأيضاً نظراً للعلاقات الخارجية مع مختلف بلدان العالم وخاصة الاتحاد الأوروبي والو.م.أ خلفت هذه الأزمة تدهوراً في مؤشرات البورصة الأوروبية والأمريكية، وكذا انخفاض أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، وحصول نقص مفاجئ في السيولة وخاصة من العملات الصعبة وتدهور كبير في الثقة في العملات المحلية وحالات إفلاس مستمرة خاصة الشركات المتعددة الجنسية وتزايد عجز ميزان المدفوعات.

وتمثل رد فعل الصندوق اتجاه أزمة النمر الآسيوية في العلاجات المقدمة من خلال برنامج عاجل فرضه خبراء الصندوق، فقد قدم الصندوق 57 مليار دولار لكوريا الجنوبية، ووقعت تايلاند اتفاقية مع الصندوق بمقدار مالي ضخم، ومن بين ما تضمنت البرامج أيضاً: خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب وأسعار بالخدمات العامة و زيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان المصرفي.

كما فرض الصندوق على الدول المعنية بالأزمة سياسات كانت ترفضها سابقاً مثل:

- تحرير التجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات الجمركية.
- إلغاء القيود على ملكية الأجانب للشركات والبنوك المحلية.
- إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية في مجال الأسواق المالية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : أزمة المديونية في الدول النامية

تفجرت أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية عندما أعلنت المكسيك في عام 1982، عجزها عن الوفاء بديونها البالغة 92 مليار دولار ولحقت بها دول أخرى كالأرجنتين والبرازيل وطالبت مجموعة من الدول بإعادة جدولة ديونها وتخفيض مديونيتها من الفوائد المترتبة على ديونها، فقد أدت الأزمة النقدية والمالية التي شهدتها العالم الرأسمالي في فترة السبعينيات إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وانفلات التضخم، وتراجع الطلب على الاستثمار، وانخفاض معدلات الربح، لهذا فكرت البلدان الرأسمالية المتقدمة لتحقيق الأرباح والفوائد الخيالية التي لا تستطيع تحقيقها في بلدانها، وقد استخدمت صناديق لتحقيق هذا الغرض.

فالبلدان النامية كانت بحاجة ماسة إلى العملات الأجنبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية، ومعالجة العجز الحاد الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها، أما البلدان الرأسمالية الصناعية فأرادت من تقديم القروض إلى البلدان النامية تعويض خسائرها المالية وتحميل أوزار التي أصابها على كاهل البلدان النامية، فبحجة العون والمساعدة واصلت البلدان الرأسمالية الصناعية سياسة تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية، ولم تعر اهتماماً، ولمعرفة قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بديونها كما لم تعر اهتماماً لمشاكل

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص52.

العجوزات التي تواجهها موازين مدفوعاتها في سبيل إغراق البلدان النامية بديون ضخمة وإيقاعها في فخ المديونية الخارجية، و أدت هذه السياسة إلى نمو الديون الخارجية بأرقام فلكية تفوق القدرة الاقتصادية والمالية للبلدان المقترضة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في القطاع المالي الأمريكي وتعتبر هذه الأزمة أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يمكن أن نحصر هذه الأسباب فقط لانفجارها، فلولا تفاعل العديد من الاختلالات على الاقتصاد الجزئي والكلبي ما انتقلت من أزمة قطاع معين في السوق المالي الأمريكي إلى أزمة عالمية.

السبب الأول لهذه الأزمة هو قيام المؤسسات المالية بتقديم القروض لعدد من المستهلكين أصحاب الملاة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض.<sup>2</sup>

وفي موضوعنا هذا تطرقنا فقط إلى معرفة الاختلالات التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي و هي:

- توسع القروض في سياق غير تضخمي.

- ارتفاع أسعار الأصول المالية.

- انخفاض أسعار الفائدة على مدى الطويل.

- انخفاض كبير في نسبة التضخم وتقلباتها.

- الوفرة الكبيرة في السيولة الدولية.

- انخفاض عام في علاوات المخاطر.

كشفت أزمة 2008 عن نقاط ضعف عديدة في سياسات الصندوق، حيث لم ينجح الصندوق في التنبؤ بوقوع الأزمة، كما اتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الإقراضية مع خصائص هذه الأزمة وكذلك فشل نظام الرقابة المتبع على المستوى الدولي وبالتالي حتمت هذه النقائص المسجلة في سياسات الصندوق ضرورة إعادة النظر فيها، هذا يعتبر كرد فعل الصندوق اتجاه هذه الأزمة أي تغيير وإصلاح سياسات الصندوق، هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني بشيء من التفصيل والتوضيح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية 2013/5/5 [www.imf.almadapaper.net](http://www.imf.almadapaper.net)

<sup>2</sup> طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010، ص247.

<sup>3</sup> محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الصندوق، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، صص 236 - 241.

## المبحث الثاني: الصندوق و إدارة الأزمات المالية والنقدية الدولية

تطرقنا في هذا المبحث إلى دراسة بعض المذكرات التي تتناول موضوعنا هذا من جوانب عديدة حيث نعرض إشكالية كل دراسة وكيفية معالجتها من طرف الباحث والنتائج المتوصل إليها بحيث يتضح لنا أكثر السياسات التي انتهجها الصندوق لإدارة الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: الطالبة كيندة زليخة، دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية، مذكرة ماجستير نقود وتمويل (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2006.

عاجلت هذه الدراسة مشكل الدور الذي يلعبه الصندوق في مواجهة أزمة المديونية بحيث تشير بوجه خاص إلى نجاح سياسة الصندوق في إتباع الإصلاح الهيكلي الذي نفذ في الجزائر لعلاج والتخفيف من حدة المديونية، كما تشير بوجه عام إلى أهمية ودور الصندوق القيادي في حل مشكلة المديونية بالدول النامية، حيث قام الصندوق بإتباع سياسات اقتصادية من شأنها تحسين أوضاع المتغيرات الكلية خاصة فيما يتعلق بضبط عجز الموازنة واختيار أسعار صرف واقعية وأسعار فائدة مناسبة وذلك بفضل خبرة الصندوق .

إلا أنه يتضح لدينا أن الشروط المفروضة من طرف الصندوق أثناء قيامه بعلاج المشكلة لا تمتاز بالمرونة وظروف الدول النامية التي تعاني من مشكلة المديونية وتبقى عائقا أمام الخروج من أزمتها، وبالتالي عدم تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار.



### خلاصة الفصل

من خلال الفصل نستخلص أنه من أجل إرساء دعائم النظام النقدي الدولي، كان ولا بد من ظهور هيئة مالية ودولية تسعى لذلك والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والذي تم خلاله تحديد دوره وأهدافه وكيفية سيره وباعتباره هيئة دائمة مكلفة بالإشراف على استقرار نظام النقد الدولي وأسعار صرف العملات على أساس يخول حق استعمال الموارد على شكل مسحوبات، وحتى يتسنى للصندوق معالجة القضايا التي تطرح على مستوى أجهزته، قام بتحديد اختصاص كل منها وفقا للمسؤوليات المستندة لكل جهاز بغية تسيير أعماله ومعاملاته بناء على أحكام الاتفاقية التي تم تحديدها، وتبعا للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، تغير مجرى الصندوق فيما الدور المنوط به والأهداف المحددة عند نشأته فلم يصبح دوره مقتصرًا على تلك الوظيفة التقليدية بل تعدى إلى دور تحضير وتوجيه الدول إلى كيفية إزالة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات، مع تقديمه دعمه المالي ومشورته الفنية بحكم خبرته، مما أوجب على الصندوق إجراء تعديلات على اتفاقية ما سهل له توسيع دائرة مهامه وإمداد هيئته، إذ أصبح يعتبر حاليا تلك الهيئة الدولية المشرفة والموجهة والمهيمنة على اقتصاديات العالم.

### تمهيد:

تدعو اتفاقية تأسيس الصندوق إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء وطبقا للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر بحيث توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساته نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم والمتوازن، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية متوازنة، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف السياسات والبرامج التي وضعها الصندوق من أجل تحقيق النمو وإلى مختلف الإصلاحات التي طرأت في الصندوق وذلك بموجب الأزمات المالية والنقدية الدولية وما خلفته من آثار سلبية على معظم اقتصاديات العالم .

### المبحث الأول: تأثيرات سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية

#### المطلب الأول: برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي

#### الفرع الأول: رقابة السياسة النقدية

لقد تركز النقاش حول سياسات سعر الصرف في البلدان النامية مؤخرا حول موضوع العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والأزمات المالية، حيث أغلب الأزمات المالية الأخيرة في بلدان الأسواق النامية حدثت في بلاد تتبنى أنظمة أسعار ثابتة، من ثم فإن البلدان النامية تنصح حاليا لتختار بين حدين متطرفين، إما التعويم الحر للعملة أو ربط أسعار الصرف بالكامل بإحدى العملات الرئيسية، غالبا الدولار الأمريكي عن طريق الآليات مثل مجالس النقد أو مجرد تبني الدولار كعملة وطنية.

لقد دلت تجربة السنين الأخيرة للبلدان الصناعية والبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، أن هناك أنظمة مختلفة لسعر الصرف يمكن أن تدار بنجاح في ظل النظام العالمي السائد، تتراوح هذه من نظام مجلس النقد إلى نظام سعر الصرف كامل المرونة، كما تتضمن أنظمة في الوسط كنظام سعر الصرف المتحرك، والتعويم الحر.... الخ ومن ناحية عملية فإن البلدان تختار عادة أنظمة وسطية وهذه حقيقة يمكن إرجاعها ليس إلى عيوب النظم الحدية فحسب ولكن إلى المطالب الإضافية التي توجهها السلطات، ويبدو أن هناك اتفاقا يتزايد قبوله إلى أن إدارة أحسن لأسعار الصرف في البلدان النامية تتطلب تحديد أسعار الصرف الحقيقية مع محاولة التنظيم والرقابة على التدفقات الرأسمالية غير المستقرة يبدو بديلا أكثر قابلية لاستمرار بالنسبة للبلدان النامية من الاختيار بين الآخرين، التعويم الحر أو التنازل الكامل عن السلطة النقدية للبنك المركزي الأجنبي.

ليس هناك مبررات واضحة تدعو إلى تقييد حرية البلدان النامية في اختيار نظام سعر الصرف الذي يناسبها ولا يجب أن تستعمل شرطية الصندوق لفرض نظام سعر صرف بعينه على أي من البلدان كأحد الشروط للحصول على السيولة الدولية، ولكن يتعين أيضا ملاحظة ما يلي:

أولا: يجب أن يكون واضحا للبلد المعني أن هناك ضرورة لوجود توافق وانسجام بين نظام سعر الصرف الذي يتم اختياره وبين السياسات النقدية والمالية التي تتبع، والتي تتغير طبقا للنظام الذي يختار، وقد تتطلب إجراءات تكميلية أخرى وعليه فاستمرارية أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتطلب وجود كميات أكبر من الاحتياطات النقدية الدولية، كما أن الأنظمة الوسطية تستدعي تدخلا أكبر في مجال إدارة حساب رأس المال.

ثانيا: يجب أن تأخذ القواعد الاحترازية المحلية في الاعتبار المخاطر الاقتصادية الكلية المحدودة والتي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية، في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة.

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

**ثالثاً:** لاحظ كثير من المراقبين أنه لن يكون في الإمكان تحقيق استقرار نظامي أكبر في الاقتصاد العالمي بدون القيام بنوع من الإصلاح لنظام سعر الصرف الخاص بالبلاد الصناعية الثلاث الكبرى وأن الأسواق النامية ستظل عرضة لازمات العملات، ما استمرت العملات الرئيسية عرضة للتقلبات الشديدة بالإضافة إلى معارضة الو.م.أ في التنسيق بين أسعار صرف (بما في ذلك ما بين العملات الرئيسية الثلاث).<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: برامج صندوق النقد الدولي

من أهم البرامج التي اعتمدها الصندوق لتصحيح الاختلالات هي برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، برامج الإنذار المبكر، برامج اختبار الإجهاد:

**أولاً:** برامج التثبيت والتكييف الهيكلي وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدينين القصير والمتوسط التركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي).

**ثانياً:** برامج الإنذار المبكر وهي برامج قام بإعدادها الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها حيث لجأ إلى نماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (المدة 12 إلى 24 شهر) التي إلى حدوث الأزمات، وهذه المتغيرات متمثلة في: نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، الارتفاع في سعر السعر الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

**ثالثاً:** برامج اختبار الإجهاد تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلاً) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الفينش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، رقم 17، ط 1، 2000، ص 34، 35.

<sup>2</sup> ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 6، 7.

### المطلب الثاني: نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي

#### الفرع الأول: تأثير سياسات الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل

تمثلت تأثيرات سياسات الصندوق في البلدان المنخفضة الدخل في ثلاث تأثيرات هي: التمويل الميسر، تخفيف أعباء الديون، أداة دعم السياسات.

**أولاً:** التمويل الميسر بحيث يتعهد الصندوق في السنة المالية 2011 بتقديم قروض تصل إلى 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (PRGT) وفي 30 أبريل 2011 بلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى 64 بلدا 4.9 مليار و.ح.س.خ.

**ثانياً:** تخفيف أعباء الديون بحيث يقدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة بموجب "المبادرة المعينة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون"، وفي يوليو 2010، أصبحت هايتي أول بلد يتلقى مساعدات لتخفيف أعباء الديون ممولة من خلال "الصندوق الاستثماري لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث" (PCDR) المنشأ حديثاً، فقدمت المساعدات لهايتي البلد العضو في شكل منحة مقدارها 178 و.ح.س.خ حوالي 268 مليون دولار أمريكي .

**ثالثاً:** أداة دعم السياسات وهي أداة تتيح للصندوق إمكانية مساندة البلدان المنخفضة الدخل التي أحرزت تقدماً ملموساً نحو الاستقرار الاقتصادي ولم تعد تحتاج إلى مساعدة مالية منه، وإنما تسعى للحصول على مشورة الصندوق ورقابته بمزيد في الدقة وتأييده لسياساتها الاقتصادية.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر

أصبحت التسهيلات التي يمنحها الصندوق تتيح الاستفادة بتمويل أكبر بكثير، كما تسمح بشروط الدخل المنخفض حتى نهاية 2014 على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> التقرير السنوي للصندوق، لنمو متكافئ ومتوازن، 2011، ص 31-33.

<sup>2</sup> دعم الصندوق النقد الدولي للبلدان المنخفض الدخل 2013/5/27 [www.imf.org/external/aralic/np/faxts/poora.htm](http://www.imf.org/external/aralic/np/faxts/poora.htm)

جدول رقم(1): التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

التسهيل الائتماني	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
التسهيل الائتماني الممدد (2010)	- مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلية ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر	- الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة 3 أعوام، وتستند البرامج المدعومة بموارد هذا التسهيل إلى تقرير استراتيجية الحد من الفقر من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته	- صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة
تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)	- مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل قصير الأجل	- يكون لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا ويحل محل "عنصر الموارد المرتفعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"	- صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراجعة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (2010)	- مساعدة سريعة لتلبية احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية	- ليس برنامج قائما على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة ويحل محل "عنصر الموارد السريعة" في "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" فضلا على العناصر المدعومة في "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية"	- عادة دفعة واحدة

المصدر: التقرير السنوي للصندوق 2011

### الفرع الثالث: سياسات الصندوق الجديدة لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي

وجه صندوق النقد الدولي جهوده نحو تحديد وتعزيز عمليات تنفيذ السياسات التي من شأنها ضمان تحقيق النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي و واصل تقديم الدعم المالي وغير المالي للبلدان الأعضاء، حيث عمد إلى:

**أولاً:** توسيع نطاق مجموعة أدواته التمويلية، فأنشأ خط الائتمان الوقائي ( PCL )، الذي يعتمد على الأهلية المسبقة، على غرار خط الائتمان المرن ( FCL ) الذي ثبت نجاحه، لكنه يقوم أيضا على الشرطية اللاحقة ويجوز إتاحتها لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء، كما أنشأ "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون" كما رأينا في المطلب السابق في مرحلة ما بعد الكوارث ليتمكن من تقديم مزيد من الدعم للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث العاتية.

**ثانياً:** يعزز عمله في مجال اختصاصه الأساسي وهو الرقابة، مع التركيز على مراجعة صلاحيات المؤسسة الرقابية، فضلا على تنفيذها، وإعطاء الأولوية لتحسين كفاءة أداء النظام النقدي الدولي وتعزيز استقراره، فضلا على عمل المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والاحتياطيات ودور حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي.

**ثالثاً:** ينظر في طائفة واسعة من القضايا المعينة بتقوية البنيان المالي العالمي التي أبرزها لدور الحاسم للقطاع.

**رابعاً:** يركز على القضايا التي تواجه البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، بينما ناقش المجلس التنفيذي الاقتصادية الكلية وقضايا تعزيز الإيرادات المحلية إلى جانب استحداث إطار تحليلي من أجل "عملية تقدير المخاطر" وتهدف إلى تقدير المخاطر التي تواجه هذه البلدان نتيجة للتغيرات في الاقتصاد العالمي.

أيضا واصل الصندوق تقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء وأضاف المزيد إلى مجموعة أدواتها المتاحة ، ومن بين ما قام به الصندوق:

**خامساً:** تحديث أعمال الصندوق الرقابية بحيث يسلط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات، وبهذه الطريقة يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

حددت ثلاث مجالات ذات أولوية في رقابة صند على المدى القريب والمتوسط :

- متابعة تحقيق النمو على نحو يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وتوفير فرص العمل.

- إصلاح النظام النقدي الدولي واستعادة توازن الطلب الخارجي.

## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

– الاستمرار في تهيئة دعم صند للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل.<sup>1</sup>

ويستخدم الصند نوعين من الرقابة خلال عملياته الرقابية على الدول الأعضاء:

أ/الرقابة الثنائية : وهي عادة ما تعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس الصند، ويجري الصند تقييما متعمقا للتطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان.

ب/الرقابة متعددة الأطراف: يقتضي النظام الأساسي أن يراقب الصند النظام لضمان فعالية عمله، ولتنفيذ هذه المهمة يقوم الصند باستمرار بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية، أما أدواته الأساسية لهذه الرقابة فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي:

– آفاق الاقتصاد العالمي WEO.

– تقرير الاستقرار المالي العالمي GFSR.

– الراصد المالي FM.

**سادسا:** سياسات الإيرادات والنفقات لاحتواء الأنفاق العام بحيث ناقش المجلس التنفيذي لصند (فبراير 2010 ) سياسات الإيرادات والنفقات الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصاديات المتعلقة بالرعاية الصحية ومعاشات التقاعد والاقتصاديات الصاعدة، واتفق معظم المدبرون التنفيذيون على أن إستراتيجية ضبط الأوضاع ينبغي أن تهدف إلى تثبيت نسبة الإنفاق المرتبط بالعمر إلى إجمالي الناتج المحلي وتخفيض نسب النفقات غير المرتبطة وزيادة الإيرادات بكفاءة لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة .

الدعم المالي للبلدان الأعضاء: ظل الطلب على موارد الصند مرتفعا أثناء السنة المالية 2011، واستمرت التعهدات تتزايد بوتيرة سريعة، ووافق المجلس خلال العام 2011 على عقد 13 اتفاق بشروط غير ميسرة بلغ مجموعها الكلي 142.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وعقد أكبر اتفاقان غير وقائمان صدرت الموافقة بشأنهما في السنة المالية 2011 مع بلدين أعضاء في منطقة اليورو هما اليونان و آيرلندا، بحيث وافق المجلس التنفيذي في ماي 2010 على عقد اتفاق لاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي 3 سنوات بقيمة 30 مليار يورو دعما لبرنامج السلطات متعدد المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي، من أهدافه الرئيسية هي دعم القدرة التنافسية وتعزيز استقرار القطاع المالي، وضمان توافر موارد عامة قابلة لاستمرار حتى يتسنى استعادة النمو وتوفير فرص العمل مجددا، أما آيرلندا في 2010 فكانت تحت وطأة ضغوط اقتصادية ومالية مكثفة نتيجة لتقلبات معدلات العجز والدين في القطاع العام وكان المجلس قد وافق في ديسمبر 2010 على عقد اتفاق مع آيرلندا في ظل تسهيل الصندوق الممدد 3 سنوات وبقيمة

<sup>1</sup> التقرير السنوي لصندوق، مرجع سبق ذكره، ص17.



## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

---

22.5 مليار يورو والهدف الرئيسي من البرنامج الاقتصادي والمالي للسلطات والذي يركز على الجهود المبذولة مؤخرا في البلاد هو استعادة الثقة والاستقرار المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإعادة رسميته ليصبح أصغر حجما وأكثر مرونة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 17-18 .

## المبحث الثاني: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية (1997)(2008)

فالرغم من السياسات والبرامج التي تبناها الصندوق، وبالرغم من التسهيلات التي قدمها الصندوق إلا أن هذا جاء بعد تفشي وانتشار الأزمة المالية 2008 وآثارها السلبية العديدة على مختلف اقتصاديات العالم، وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف عن دور وإجراءات الصندوق في كل من أزمة النور الآسيوية 1997 و الأزمة المالية العالمية 2008 وعن الأسباب الحقيقية التي جعلته يتصرف بعد فوات الأوان وكيف كانت معالجته في كلتا الأزميتين.

### المطلب الأول: إجراءات و نتائج الصندوق في مواجهة أزمة النور الآسيوية 1997

#### الفرع الأول: إجراءات الصندوق في مواجهة الأزمة

سنتطرق إلى بعض جوانب السياسات المالية والنقدية في برامج الصندوق في شرق آسيا وكيفية الصندوق في معالجة هذه الأزمة كما يلي:

#### أولاً: سياسات انكماشية

لم يخفف رد فعل الصندوق الأولي تجاه أزمة شرق آسيا من حدتها، ولكن زاد من شدتها وانتشارها، لقد طالب بسياسات مالية تشفوية عن طريق تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب وسياسات نقدية أكثر تقييداً كشرط مسبقة لقروضه وكانت إحدى حجج الصندوق الرئيسية هي أن السياسات التشفوية تستعيد الثقة في الاقتصاديات المتضررة وهذه نفس السياسات التي تعود الصندوق على المطالبة بها، ولكن في ظروف مختلفة في أمريكا اللاتينية مثلاً في الثمانينيات عندما أدت العجزات المالية الكبيرة في الميزانية والسياسات النقدية التوسعية إلى معدلات من التضخم ولكن الوضع مختلف في البلدان الآسيوية بحيث كانت تحقق فوائض في ميزانياتها، كما أن السياسات النقدية كانت مقيدة ومعدلات التضخم متدنية (لم يزد المعدل في كوريا مثلاً عن 4% ) هذه الإجراءات بدلاً من أن تطمئن المستثمرين وتعيد الثقة ساعدت على تعميق الانكماش الاقتصادي الذي كان في مراحله الأولى.

إن بعض التقييد المالي كان يجب أن يكون جزءاً من الحل، أن الزيادة في الادخار الحكومي كانت أمر ضرورياً لتحقيق التحسن المطلوب في الجاري لميزان المدفوعات لضمان التوازن الخارجي ولكن هذه الحجة تتجاهل طبيعة الوضع الخاص في شرق آسيا، حيث أن خروج رأس المال بكميات كبيرة وما أدى إليه ذلك من الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية كان له تأثير عكسي شديد على أوضاع البنوك والشركات ومراكزها المالية، وهذا بدوره أدى إلى تقليص الطلب المحلي ويبدو أن هذا التأثير السلبي على الطلب لم يؤخذ في الاعتبار في البرامج الأولى، وقد يرجع ذلك إلى أنه لم يكن هناك توقع بان يصل الانخفاض في أسعار الصرف إلى المستوى الذي وصل إليه من التدني وقد قام الصندوق بإجراء تعديل ملموس لهذا التصحيح المالي عندما أصبح

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

واضحاً أن الاقتصاديات تعاني من انكماش اقتصادي حاد، وعلى الرغم من ذلك فإن التقييد المالي الشديد في البداية أدى إلى أضرار، وأثار كثيراً من الشكوك حول مدى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي نصحت البلدان الآسيوية باتباعها.<sup>1</sup>

### ثانياً: النظام المصرفي

التسرع بإغلاق مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة تظهر بها الحكومات عزمها على القيام بإجراءات إصلاح قوية، بحيث ظهر هذا الخطأ بوضوح في إندونيسيا، بحيث كان أول إجراء تم اتخاذه ضمن برنامج الصندوق الأول في نوفمبر 1997 هو إغلاق 16 بنكاً وقد اعترف الصندوق بعد ذلك بأن إجراءه هذا زاد من تعميق الأزمة، وبغض النظر عن وضع هذه البنوك وعمماً إذا كانت هناك حاجة تدعو إلى اتخاذ إجراء ما بشأتهما فالمشكلة كانت هي في كيفية اتخاذ الإجراء وتوقيته والظروف التي تم اتخاذها فيها والعجلة التي تم بها ثم الآثار التي ترتبت عليه بحيث تم إغلاق البنوك فجأة وبدون أن تكون هناك خطة شاملة لإعادة الهيكلة المالية، ولم يتضمن البرنامج ترتيبات بشأن التأمين على الودائع وإدارة الأصول المختلفة للبنوك المغفلة وغيرها من البنوك، أو لضمان تقوية بقية النظام المصرفي، لقد أدى القرار إلى هز الثقة والهجوم على البنوك طلباً للودائع وسرعان ما أدى ذلك في ظروف الذعر والقلق السائد إلى التأثير على بقية النظام المصرفي بما في ذلك البنوك السليمة.

### ثالثاً: سياسة سعر الفائدة

لقد اعتمدت برامج الصندوق في شرق آسيا بشدة على سياسة سعر الفائدة، كانت هذه السياسة هو جذب رأس المال الأجنبي، وإيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية ولكن هذه العلاقة قد لا تؤدي إلى هذه النتائج المتوقعة في كل الأحوال حين تسود توقعات قوية بانخفاض قريب في سعر الصرف، تزداد الحاجة لأن يكون سعر الفائدة شديد الارتفاع لمقابلة هذه التوقعات ولكن هذه المستويات المرتفعة إذا استمرت لفترة يمكن أن تؤدي إلى كساد في الاقتصاد الحقيقي وأسعار الفائدة الأكثر ارتفاعاً تزيد من صعوبة خدمة الدين المقوم بالعملات المحلية بالنسبة للمؤسسات، وتقلل من التوسع في الإقراض المصرفي وكذلك نتيجة للزيادة في حالات العسر واحتمالات عدم الوفاء بالديون تضعف المراكز المالية للبنوك.

### رابعاً: إعادة هيكلة الديون

حينما تبين للصندوق أن برامجه لم تؤدي إلى استعادة الثقة بل إن الأحوال زادت سوءاً، تمت إعادة النظر وتضمن البرنامج الثاني مع كوريا والذي وقع في 24 ديسمبر 1997 تخفيف القيود على السياستين المالية والنقدية وكانت نقطة الارتكاز فيه هي إعادة هيكلة قروض كوريا من المصارف الدولية، لقد تمت إعادة جدولة 24 بليون دولار من القروض القصيرة الأجل، والتي كان موعد سدادها في أوائل 1998 في شكل سندات حكومية 1 إلى 3 سنوات لقد كان الاتفاق سخياً من وجهة نظر الدائنين حيث

<sup>1</sup> محمد الفينش، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

كانت أسعار الفائدة الجديدة أعلى من القديمة، كما أن السندات الجديدة مضمونة بسخاء من الحكومة الكورية ولكن النتيجة كانت هي انخفاض حدة الذعر وبداية تحسن مستوى سعر صرف العملة الكورية.

ومن الملاحظ أن الوضع اختلف في إندونيسيا فعلى الرغم من أن دين القطاع الخاص كان أمراً محورياً في الأزمة الإندونيسية فلم يوجه إليه الاهتمام إلا في البرنامج الثالث مع الصندوق، في نظر البعض بعد فوات الأوان ورغم أن الحالة الإندونيسية قد تكون أكثر تعقيداً خاصة بسبب كثرة عدد المدنيين والدائنين فإن كثيراً من الدائنين يعتقدون أنه كان بإمكان ترتيب الوصول إلى اتفاق لو أن الفكرة وجدت تأييداً كافياً من الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية وحكومة اليابان (حيث أن البنوك اليابانية هي المقرض الأساسي) ومن الملاحظ أنه في الحالة الكورية أن وزير الخزانة الأمريكي تدخل شخصياً لتشجيع البنوك الأمريكية على التعاون.<sup>1</sup>

### خامساً: الإصلاحات الهيكلية

شملت هذه الإصلاحات برنامج الصندوق مع كوريا في ديسمبر 1997، حيث قارب الاحتياطي النقدي الأجنبي لكوريا على النفاذ، حين اتجهت الحكومة إلى طلب العون من الصندوق، وتمكن الصندوق من تنظيم قرض كبير يصل إلى 57 مليار دولار، بما في ذلك 21 مليار دولار من موارد الصندوق نفسه مقابل ذلك قبلت الحكومة الكورية برنامجاً للإصلاح في غاية الشمول والاتساع.

لكن حسب Feldstein رأى بأن ما "كانت كوريا في أمس الحاجة إليه في ذلك الوقت هو إجراء منسق من طرف البنوك الدائنة لإعادة هيكلة ديونها القصيرة الأجل وتمديد آجال سدادها وتقديم قروض إضافية مؤقتة للمساعدة في مقابلة التزامات دفع الفوائد، وليس هناك سبب قوي لاعتقاد بأن أغلب التغييرات الهيكلية التي فرضها الصندوق على كوريا كانت هناك حاجة إليها لتحديد العودة إلى أسواق رأس المال واستعمال مواردها".

إن السياسات المحددة التي يصير الصندوق على تغييرها لا تختلف كثيراً عن السياسات السائدة في أوروبا ومن هذه السياسات :

أ/ قواعد أسواق العمل التي تسبب البطالة بحيث يصل معدلها إلى 12% .

ب/ هياكل الملكية في الشركات الكبرى التي تمكن البنوك والحكومات من السيطرة على الشركات الصناعية.

ج/ دعم الدولة للشركات غير الكفؤة والتي تحقق الخسائر.

د/ الحواجز والقيود على التجارة التي تقيد الواردات من السيارات اليابانية وتحصرها في كمية ضئيلة وتمنع الأجانب من شراء الشركات الصناعية.

### الفرع الثاني: نتائج إجراءات الصندوق اتجاه أزمة النمور الآسيوية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 29-30.

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

لم تنجح برامج الصندوق في شرق آسيا في تحقيق الاستقرار، وفي الحقيقة فإن انخيار العملات قد زادت شدته بعد أن وضعت البرامج موضع التنفيذ، كما أن البلاد الآسيوية قد عانت من هبوط اقتصادي حاد واستثنائي، لقد أشارت تقارير البنك في بداية 1998 إلى أن الإنتاج قد انخفض في بعض البلدان الآسيوية المتضررة بنسبة 16% وأن نصف الشركات في إندونيسيا كانت في حالة إفلاس أو ما يقرب ذلك، وكنتيجة لذلك لم تتمكن هذه البلدان حتى من استغلال فرص التصدير التي أتاحت لها بسبب الانخفاض الشديد في أسعار صرف عملاتها وزادت البطالة زيادة كبيرة ووصلت الأجور الحقيقية إلى الحضيض وفي بلاد ليس فيها شبكات أمان اجتماعي لم تفشل سياسات الصندوق في إعادة الثقة إلى بلدان شرق آسيا فحسب، ولكنها بدأت تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي لهذه البلدان، لقد أدت إلى تحطيم شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة في الوقت الذي كانت فيه البلدان في أمس الحاجة إليها.

إن سياسة سعر الفائدة على معالجة أزمات العملة التي يكون مصدرها حساب رأس المال مسألة تحتاج إلى الدراسة بعناية خاصة وأن هناك من يعتقد بأن أسعار الفائدة المرتفعة هي عنصر أساسي في أي برنامج لتحقيق الاستقرار، بل لا بد من الحاجة إلى تحليل أعمق لاقتصاديات العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف في وضع متأزم اقتصاديا حيث أن سعر الفائدة ليس سوى معدل العائد الموعود على الأصول المحلية، حيث أن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعا يؤدي إلى زيادة احتمالات الإفلاس فإن معدل العائد المتوقع على الأصول المحلية يمكن أن يهبط مؤديا إلى سعر صرف أضعف.<sup>1</sup>

إن كثير من الشروط في الحقيقية ليست لخدمة مصالح البلدان الآسيوية المتلقية للقروض بقدر ما هي لتكريس المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، إذ يظهر لهؤلاء مثلا أن برامج الصندوق تعطي الأولوية لحماية مصالح البنوك والحكومات الأجنبية وعبء برامج يقع أساسا أكتاف القطاع المالي المحلي وفي النهاية الجمهور عموما.

إن برامج الصندوق في البلدان الآسيوية وكأنها في المكان الأولي لإنقاذ البنوك الأجنبية أكثر من تكون لإنقاذ البلدان المقترضة، كما لوحظ أيضا أن شرطية الصندوق اشتملت تشريعات وقوانين جديدة تمكن من توسيع الملكية الأجنبية في الأصول المحلية وتفتح أسواق الاقتصاديات المتضررة في البلدان الكبرى (المتقدمة).

إن تحرير حركات رؤوس الأموال يمكن أن يعرض البلدان النامية إلى كثير من المخاطر خاصة حين يكون القطاع المالي فيها ضعيفا، وعليه فإن مصلحة البلدان النامية أن تلزم جانب الحيطة والحذر في هذا المجال.

يمكن أن تحقق البلدان النامية من الاقتراض من الأسواق المالية من جهة الإنعاش والاستثمار والنمو وإمكانية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك في حالة التعرض للهزات الاقتصادية وكذلك تمكين المستثمرين من تنويع محافظهم الاستثمارية وتوزيع مخاطرتهم..... الخ ومن جهة أخرى ومن الناحية العملية ليس هناك أدلة قوية على تواجد كل الفوائد المشار إليها وبالتالي ليس هناك أدلة على وجود ارتباط واضح بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإنه نتيجة لسوء إدارة الحكومات

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 31-32.

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

الغارقة في الديون من ناحية مع فترات الاقتراض الأجنبي المتواصل غالبا ما تكون نهايتها مرتبطة بانفجار أزمة مالية، وأحدث أمثلة على هذا هي أزمة الديون 1982، وأزمة المكسيك 1994، والأزمة الآسيوية 1997.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إجراءات الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية 2008

#### الفرع الأول: موقف الصندوق قبل انفجار الأزمة المالية 2008

إن الأزمة المالية 2008 التي أطاحت أو كادت أن تطيح باقتصاديات عدة إنما جاءت شرارتها الأولى من رأس الاقتصاد العالمي، الو.م.أ هذه الدولة العظمى التي تتزعم العالم اقتصاديا وسياسيا منذ عقود، وفي واقع الحال فإنه من غير المتصور منطقيا أن يتمكن الصندوق برأسماله المتواضع نسبيا أن يهب لنجدة الو.م.أ ماليا ليخرجها من أزمتها الاقتصادية، التي تحولت بفعل العولمة والانفتاح الاقتصادي الدولي إلى أزمة الكوكب بأسره، إذ أن الو.م.أ هي في حقيقة الأمر المالك لموارد الصندوق المالية كما تعرفنا سابقا، وهو يمثل بشكل أو بآخر أحد أذرعها الاقتصادية، وإن كان يلبس الزي الدولي ويرفع شعار العالمية، وعليه فإن إمكانياته المالية هي بكل تأكيد تعجز عن مساعدة الو.م.أ فيمثل هذه التي تحتاج إلى عشرات بل مئات المليارات، لكن الملفت للانتباه هو وقوف الصندوق عاجزا عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفؤ تجاه الو.م.أ قبل وقوع الأزمة، فتشير المعلومات المتوافرة إلى أن خبراء الصندوق لم ينتبهوا أو ينبهوا لقرب حلول الكارثة بشكل دقيق أو حاسم الأمر الذي يعد فشلا ذريعا لهم، ومحطة مفصلية في مسيرة الصندوق لا بد له من التوقف عندها ودراستها بعمق.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: تحركات وحلول الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية 2008

أولاً: إقامة دار ناري للوقاية من الأزمات حيث أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لديه بلدانه الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية، وللمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي، وقد قام بذلك عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي يسدها البلدان الأعضاء.

ثانياً: زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة حيث أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطار الإقراض العام حتى يكون أكثر ملائمة لاحتياجات البلدان الأعضاء، حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة لقروض، وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بقيمة تزيد بكثير على 300 مليار دولار.

ثالثاً: مساعدة أفقر بلدان العالم حيث اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياسات تجاه البلدان منخفضة الدخل، ورفع مستوى الإقراض الميسر ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 33-34.

<sup>2</sup> د. مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ديسمبر، 2010، ص 6.

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

**رابعاً:** تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية: زاد طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ و المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، والتي تركز على منظور عالمي وتسترشد بالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة .

**خامساً:** إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق، اتفق الأعضاء في نوفمبر 2010 على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الناشئة وهذه الإصلاحات تضمن احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية العالمية

#### الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي

ساهم الصندوق في تعميق الأزمة المالية الآسيوية بدلا من التخفيف منها، وهي الأزمة التي انتشرت في كل من المكسيك عام 1995، وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاند والبرازيل وروسيا في عام 1997، خاصة وأن الصندوق أدى دور الملجأ الأخير للإقراض، وأدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل وفي كوريا، أدت توصية الصندوق برفع أسعار الفائدة إلى المزيد من الإفلاسات والبطالة، بعد أن تم دعم البيزو في عام 1995 وازداد عدد الفقراء في المكسيك بنسبة 50%، وتراجعت الأجور بنسبة 20% بعد تطبيق برنامج الصندوق.

أسهمت سياسات الصندوق في دعم كبار البنوك المتعثرة، وتحملت المسؤولية عن أزمة المكسيك وعملتها البيزو عندما فرضت دعم الديون المتعثرة لدى هذه البنوك التي يتحملها دافع الضرائب، وبالرغم من منافع رفع سعر الفائدة أثناء الأزمات المالية، وفق بعض السياسات التي يتبناها صندوق في مرحلة سابقة بهدف محاربة المضاربين ضد النقد وفي مواجهة التضخم، إلا أنه لا يوجد دليل على أن رفع الفائدة يلغي الكارثة بل ربما يؤجل حصولها لفترة، والمبالغة في رفع الفوائد يؤدي إلى ركود قوي يرفع معدل البطالة ويسبب إلى الأمن الاجتماعي.<sup>2</sup>

ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي وفي الوقت الذي دعمت فيه الو.م.أ منتجي الأرز بشكل وتقوم بتأمين 50% من احتياجات هايتي، فقد منعت الحكومة من تقديم أي دعم لمنتجي الأرز في هايتي وفرضت على هايتي فتح أسواقها.

#### الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي والسياسي

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/changing.htm> 2/4/2013

<sup>2</sup> د.فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي المالي الدولي، مداخلة، بيروت، ديسمبر 2009، صص 9، 10.

## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

- انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول، إذ أنها مؤذية اجتماعيا وسياسيا، فقد ساهمت البرامج الذي قدمها الصندوق للأرجنتين أثناء أزمته الأخيرة في تخفيض رواتب الأطباء المدرسين وتخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية، كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، ومن ثم أضعف العملية الديمقراطية.

- صندوق يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الو.م.أ (حصتها 17%) وألمانيا و اليابان وفرنسا وبريطانيا (مجتمعة 38%) من القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين و مؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلق مصالح الدول الفقيرة.

- يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نموذجا إنمائيا معيبا، وتنحصر علاقات الصندوق في صياغة برامجه بالبنوك المركزية ووزارات المالية ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.

- سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، تشجع هذه السياسات والبرامج على تكثيف صادرات الدول النامية من أجل تسديد الديون المترتبة عليها مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، كما حدث في ساحل العاج حيث أدى الاضطرار إلى تكثيف صادرات الكاكاو إلى فقدان غابات هذا البلد.<sup>1</sup>

ونظرا لسوء إدارة الصندوق لمعظم الأزمات المالية والنقدية العالمية مثل أزمة شرق آسيا وأزمة المكسيك... الخ بالدعوى إلى التحرر وفي ما يتعلق بمدىونية بعض الدول وذلك بفرض سياسات وبرامج التصحيح تحت شروط و ضغوط مالية، بالإضافة إلى عدم التنبؤ بالأزمة المالية العالمية لاتخاذ الإجراءات قبل انفجارها وانتشارها، وعليه فجملة الإصلاحات جاءت بعد أن انحارت مجموعة كبيرة من اقتصاديات العالم بناء، على مؤشرات البورصة والأسواق المالية العالمية آنذاك، لذلك كان ولا بد على الصندوق أن يراجع سياساته وبرامجه وإجراء تعديلات وإصلاحات شاملة عليها، وهذا ما حدث بالفعل.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص10.



## المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق

تمثلت إصلاحات الصندوق في مجموعة متنوعة وشاملة خلال الفترة 2009 إلى غاية 2012 وسوف نتطرق إلى عرض هذه الإصلاحات وأوضاعها وأهميتها بعد الأزمة المالية العالمية، والإصلاحات التي ينبغي على الصندوق اتخاذها .

### المطلب الأول: إصلاحات صندوق النقد الدولي بعد أزمة 2008

#### الفرع الأول: إصلاحات عاجلة

تمثلت هذه الإصلاحات في جملة القرارات لقمة المجموعة العشرين في لندن هي الثانية بعد الأولى التي عقدت واشنطن واعتبرت تأسيسية وخطوة تحضيرية للشروع في إعادة تشكيل خريطة جديدة للمنظومة الاقتصادية الدولية بعد أن واجه العالم أخطر أزمة نقدية منذ نهاية ح 2، ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها خلال هذه القمة هي:

- التزام الدول المشاركة بتوفير ألف مليار دولار لتعزيز موارد الصندوق و البنك الدولي وقد تم الاتفاق على اعتماد مقاييس الكفاءة المهنية والامتياز فيها لتعيين المسؤولين السامين في هاتين المؤسساتين.

- تخصيص مبلغ 250 مليار دولار للمساعدة على تمويل التجارة العالمية وتخفيف التبادل التجاري على المستوى الدولي ومنح إمكانية للصندوق ببيع نسبة من الاحتياطي الذهب لديه لمساعدة الدول الفقيرة من مواجهة الأزمة.

- قررت قمة العشرين أيضا ضخ أكثر من ألف مليار في الاقتصاد العالمي لتعزيز حملة الإجراءات المالية و التسييرية كما أشارت إلى إيجاد آليات مصاحبة لهذا العلاج مثل تطهير الديون المتعسرة وإعادة تطهير القطاع المالي العالمي.

- طرحت قمة العشرين من خلال الدعوة إلى مراجعة آليات المراقبة وإلى دعم مبدأ الشفافية لتفادي المنتجات البنكية الغامضة والتي لا تعرف مصادرها وحتى المؤسسات الكبرى هي مطالبة بإعادة النظر في سير العمل والتصرف فيها والهدف من ضخ الأموال هو رد الاعتبار للقطاع البنكي فالأولوية كانت لتوفير التمويلات اللازمة بهدف مساعدة الدول التي تمر بصعوبات.

- تشجيع المبادرة من طرف المتدخلين الاقتصاديين بما يمكن إحياء آلية القروض التي تعد وقودا للاقتصاد ولكن إعادة إحياء المبادرة الاقتصادية يظل غير كاف بدون إجراءات مصاحبة بما يمكن من إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ككل على أسس الشفافية والوضوح و المراقبة الجدية، وإجراء رفع السرية عن بعض المعاملات البنكية سيكون له المفعول الاقتصادي الهام.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى مجموعة خطط دول العالم (الو.م.أ، الدول السبع الصناعية، منطقة اليورو، فرنسا، بريطانيا، روسيا، دول الخليج) لمواجهة الأزمة، بحيث من بين ما جاءت به خططهم أنها :

<sup>1</sup> جريدة الشروق التونسية 15/4/2013 <http://www.alchourouk.com>

## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

- تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.
- منح إعفاءات ضريبية بنحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد تعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
- دفع تعويضات تشجيع وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بمسماة ألف دولار.
- محاولة البنك المركزي الأمريكي استخدام أهم أدواته وهو تقليص سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتنشيط البورصة.
- استعادة ثقة المودعين من خلال ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة وداائعهم.
- مواصلة التحرك من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.
- ضخ ما يصل 250 مليار جنيه من أموال الحكومة البريطانية في أكبر بنوكها من أجل عرض سيولة قصيرة الأجل عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم متوسطة الأجل.
- إتاحة للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة 50 مليار درهم، وخصص المصرف الإماراتي تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المالي.

### فرع 2: الإصلاحات التنظيمية

- إن مبادرة الصندوق تهدف إلى تقييم فعالية تطبيق بازل الثانية.
- اتفاق بازل الثانية بشأن كفاية رأس المال يركز الإطار الجديد لكفاية رأس المال على ثلاثة دعائم أساسية هي:  
**أولاً:** الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بحيث تركز في الإطار الجديد لكفاية رأس المال بصفة عامة على الخطوط والمبادئ الأساسية التي وردت في إطار 1988.<sup>1</sup>

**ثانياً:** المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال كأحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل الثانية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق 15/4/2013 <http://www.alchourouk.com>

## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

ثالثاً: تحقيق الانضباط في السوق عن طريق تعزيز درجة الإفصاح والشفافية وذلك بهدف الحفاظ على سلامة وقوة نظم المصرفية وتدعيم الهيكل المالي الدولي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: إصلاحات أخرى (إصلاحات حول الحصص والإقراض)

أولاً: إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق حيث اقترح صيغة جديدة لنظام الحصص تضمنت أربعة متغيرات هي إجمالي الناتج المحلي، الانفتاح والتغير، الاحتياطات وتبلغ أوزانها على الترتيب 50%، 30%، 15%، 5%.

كما تم تعديل بعض المتغيرات التي تشتمل عليها الصيغة الحالية للحصة قبل إدراجها في صيغة الحصص، حيث أن نظام الحصص الحالي يعتمد على المتغيرات التالية:  $Q=0.0045Y+0.05281008R+0.039(P+C)+1.0432VC$

Q: الحصة

Y: إجمالي الناتج المحلي (1985)

R: متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (1985)

P: المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985).

C: المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط 1981-1985).

VC: تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة (1973-1985))

ثانياً: إصلاح نظام الإقراض وذلك بزيادة حجمه وترشيد الشريطة منحها واستحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية المنخفضة الدخل، وبالتالي إجراء تحديث قائم على نوع من الموازنة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقاً (الشريطة المسبقة) وليس على أساس الشريطة التقليدية على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعومة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أوضاع وأهمية إصلاحات الصندوق بعد أزمة 2008

#### الفرع الأول: أوضاع إصلاحات الصندوق

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق 15/4/2013 <http://www.alchourouk.com>

<sup>2</sup> ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10 وما بعدها

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

- من خلال الاجتماعات المشتركة للصندوق والبنك الدوليين في العاصمة اليابانية (طوكيو 2012) حيث دعت مديرة الصندوق كريستين لاغارد في تنفيذ برنامج إصلاح حصص الدول في رأس المال الصندوق:
- منح البلدان الناشئة حصصا أكبر من البرازيل والصين والهند وروسيا ضمن الدول العشر الأولى بعد التغيير، مشيرة إلى أن ذلك سيوسع قاعدة المجلس التنفيذي من جميع الدول.
  - توزيع متساو بين أعضاء الصندوق في رأس المال ومجلس الإدارة، ذلك أنه يمثل نقطة حاسمة.
  - إيجاد التوتيرة المناسبة لخفض العجز، بحيث كانت الديون 110% من إجمالي الناتج الداخلي في الدول المتقدمة، وهو المستوى الذي يقترب من مستويات زمن الحرب كما أشارت في حديثها عن الديون العامة المتراكمة.
  - إصلاح النظام المالي الذي وصفته بأنه "ليس أكثر أمانا مما كان عليه عند إفلاس مصرف ليمان براذرز الأمريكي 2008 والذي تسبب في حدوث أزمة مالية.
  - استكمال جدول أعمال إصلاح القطاع المالي من خلال التنظيم الأفضل وتحسين الإشراف، وتقديم الحوافز المعقولة في المؤسسات المالية.
  - إيجاد تكامل أعمق للقطاع المصرفي المالي، إلى جانب عمق الجذور في الإصلاحات الهيكلية وتحسين المؤسسات الاقتصادية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي

أولاً: أبرزت الأزمة العالمية الترابط القائم بين أجزاء الاقتصاد العالمي، وعززت الإدراك لوجوب أن تحظى الاقتصاديات الكبرى والأكثر ديناميكية بتمثيل أفضل حتى تتحقق الفعالية للجهود المتعددة الأطراف من أجل تدعيم النمو والاستقرار.

ثانياً: زيادة وزن المجموعة العشرين في التعاون الاقتصادي الدولي و في القوة التي اكتسبها صوت بلدان الأسواق الصاعدة في المحافل متعددة الأطراف.

ثالثاً: إن الاقتصاديات الصاعدة تهتم كثير بصنع القرار في الصندوق غير أن هذا الصندوق أن هذا الصوت الأقوى بحكم الواقع ينبغي أن يترجم رسمياً إلى إصلاحات في نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق.

رابعاً: تعجيل انجاز العمل الكبير الذي لا يزال مطلوب بشأن طائفة الإصلاحات الكاملة في مجال الحصص وغيرها من جوانب الحوكمة، بما في ذلك اختيار إدارة الصندوق والمشاركة الوزارية، وتكوين المجلس التنفيذي للصندوق وحجمه، والأغلبية التصويتية، وتنوع الموارد البشرية لدى الصندوق.

<sup>1</sup> مؤتمر الاجتماعات المشتركة لصندوق والبنك الدولي، في طوكيو، 2012، [www.aavt.com./details.asp?section=6&article=699508.2/5/2013](http://www.aavt.com./details.asp?section=6&article=699508.2/5/2013)

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

### المطلب الثالث: الإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق

- فعالية الصندوق تعتمد بدرجة كبيرة على جودة الرقابة وتأثيرها وتحسين التركيز بدقة أكبر على المخاطر النظامية والآثار الانتشارية بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المالية والاقتصادية الكلية.
  - بالنسبة للإقراض: الهدف إلى زيادة القدرة على منع الأزمات والحفاظ على الثقة في النظام.
  - البحث على كيفية تدعيم أدوات الصندوق الحالية.
  - إدخال تحسينات على خط الائتمان المرن، وإمكانية إنشاء خط وقائي لخدمة مجموعة أكبر من البلدان الأعضاء.
  - إيجاد آلية جديدة متعددة البلدان لاستئصال العدوى من الأحداث النظامية والتعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية.<sup>1</sup>
- لتفعيل الدور المستقبلي للصندوق وإجراءات صندوق النقد الدولي تطلب الأمر إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية :
- العضوية والتصويت، الحصص والمهام، حقوق السحب الخاصة، نظام أسعار الصرف، السيولة الدولية، آليات الائتمان الدولي.

#### أولاً: العضوية والتصويت

##### أ/العضوية

إن النظام المالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا لخصه أحد الباحثين بقوله : "إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق فإصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء.

##### ب/التصويت

إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو، ليس له ما يبرز فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: الحصص والمهام

<sup>1</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، 8 جوان 2011 .

<sup>2</sup> محمد حسن علاوي، محاضرات في مقياس المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مقدمة لطلبة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2012/2013 ص 56 .

## الفصل الثاني ————— تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس وتم الاقتصادية والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية و يفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، ويقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية بما تعكسه سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة.

### ب/المهام

لابد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتنقيتها من مظاهر التحيز الأيدلوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، بحيث ينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من المشروعية الإيديولوجية والانتقائية.

### ثالثا : حقوق السحب الخاصة

ما زالت و.ح.س.خ الأداة الرئيسية للاحتياجات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما تتحول إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتن وودز الذي هيمنت عليه الو.م.أ طيلة نصف قرن الأمر الذي كان وما زال يشكل عائقا أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحد من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي.

وعليه فإنه من الضروري في ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي للإصلاح الجدي الذي يتم في إطار تطوير و.ح.س.خ على مستوى النواحي التالية :

أ/تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي.

ب/تطوير و.ح.س.خ لتصبح عملة دولية.

### رابعا: نظام أسعار الصرف

لابد من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبيا عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة ح.س.خ التي تحول إلى عملية دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له، وإذا الأوروبيون يسعون حاليا للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الاستقرار في قيمة العملات يكون ضروريا أيضا لنجاح بقية العالم.

### خامسا: تنظيم السيولة الدولية

## الفصل الثاني — تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوز مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداء رفع كفاءة الصندوق في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية، ويتمشى مع تطور حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية، وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطويرها الاقتصادي وتزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية.

### سادسا: تطوير آليات الائتمان الدولي

إن الخصائص الحالية للائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين القطري و الدولي ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطوير نذكر منها: الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية، الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان، الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 59 وما بعدها

### خلاصة الفصل

لإصلاح النظام الحالي أدخل الصندوق إطار جديدا لعملية الإقراض يعتمد على الأهداف الأساسية للبرنامج الذي سيطبقه العضو، بدلا من التركيز على استيفاء الإجراءات وقد كان العضو يحرم من الاستفادة من موارد الصندوق إذا لم يتمكن من الالتزام بالشروط الهيكلية المتفق عليها مع الصندوق، أي أن الصندوق أصبح يركز على مراقبة مدى تنفيذ العضو للسياسات وليس مراقبة معايير الأداء الهيكلية مثل هذه الإجراءات سوف تشجع الدول على اللجوء إلى الصندوق لمعالجة أزماتها ومشاكلها الهيكلية.



## الخاتمة

وفي نهاية موضوعنا هذا نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو مصدر من مصادر التمويل كما أنه من أهمها فنصندوق النقد الدولي لا يقوم بتمويل المشاريع أو أنشطة وإنما يقوم بتمويل الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها حيث أنه يساعد الدول الأعضاء على حل مشاكلهم في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى حلول تؤدي إلى دمار اقتصادي حيث أن الصندوق يقوم بحل مشاكل الدول الأعضاء عن طريق المشورة وإبداء الرأي في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول الأعضاء أو عن طريق الإقراض من صندوق النقد الدولي.

فالصندوق يقوم بإقراض الدول التي تعاني من مشاكل في الاقتصاد الكلي أو ميزان المدفوعات إلا أن ذلك مرتبط ببرنامج يقوم بإعداد البلد العضو مع الصندوق ويجري تصميم كل برنامج بمرونة ، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، وتوضع هذه البرامج لكي تناسب حالة كل بلد من البلدان على حدى وفقا للظروف والحالة الاقتصادية التي يمر بها ووفقا لمشكلاته وقوة اقتصاده كما أن القروض التي يقوم الصندوق بإقراضها للبلدان الأعضاء يترتب عليها رسوم وفوائد يتم دفعها إلا أن الصندوق يراعي حال الدول الفقيرة ويضع لها رسوم وفوائد مخفضة. وتكمن مشكلة صندوق النقد الدولي في كونه أداة لتحقيق الأهداف والأغراض السياسة للدول المتقدمة ومن هنا يتحول الصندوق من دوره كمؤسسة تعاونية إلى مؤسسة سياسية وترتب ذلك نتائج عدة منها:

## النتائج:

- 1- تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكبيرها بشروط الدين الخارجي وأعبائه لتحقيق هدفين أساسيين هما :  
الأول: جني الأرباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها في البلدان الرأسمالية.  
الثاني: إحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها إلى المقصلة الرأسمالية
- 2- هيمنة الدول الرأسمالية الغنية على قرارات صندوق النقد الدولي.
- 3- عدم الاهتمام بالتنمية في الدول النامية بل وجعل البلدان النامية أسواق مفتوحة لتصريف البضائع الرأسمالية الكاسدة بأسعار مرتفعة واستغلال ثروات تلك البلدان وتحويلها الخارج.
- 4- عدم استطاعة صندوق النقد الدولي التنبؤ بالأزمات المالية والنقدية بالرغم من سياساته وبرامجه وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لكبحها وفي الوقت المناسب.
- 5- فعالية إصلاحات الصندوق اتجاه الأزمة العالمية غير كافية بل وغير فعالة لمعالجة اختلالها وآثارها السلبية. وعليه نفى كلا من الفرضيتين السابقتين الموضوعتين في المقدمة.  
ولذلك نرى من وجهة نظرنا البسيطة أن الصندوق عليه القيام ببعض الحلول التي تضع تلك المؤسسة في مسارها الصحيح وأن يعيد الثقة إليه كمؤسسة تعاونية اقتصادية ومن هذه الحلول:
- 1- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق الصندوق والتركيز على فعاليتها في معالجة الأزمات.
- 2- تنسيق جهود صندوق النقد الدولي والبنك وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية من أزمة الديون الخارجية.

- 3- إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
- 4- شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
- 5- إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجولة

### توصيات الدراسة:

- 1- تقييم الإصلاحات الجديدة الجاري اتخاذها على مستوى المجلس التنفيذي.
- 2- زيادة القوة التصويتية لاقتصاديات الناشئة وتحقيق نوع من العدالة والموضوعية في آليات اتخاذ القرار داخل الصندوق.
- 3- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر والحد من انتشار الأزمات.

### الكتب:

- 1- رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010.
- 2- شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة والمنظمات المالية، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
- 3- عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- 4- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010.
- 6- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010.
- 7- محمود إبراهيم وآخرون، المؤسسات المالية و المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010.

### المذكرات :

- 1- برقوق مسعودة ، لشخب هاجر، يعقوب سهام، تحديات إصلاح النظام النقدي المالي الدولي في ظل الأزمة الحالية، ليسانس اقتصاد دولي (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2010.
- 2- بوطبة وهيبة، كويسي السعيد، الأزمات المالية العالمية، ليسانس بنوك ونقود ومالية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2009.
- 3- كيندة زليخة، دور صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية ، مذكرة ماجستير، نقود وتمويل (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2006 .

### محاضرات:

- 1- محمد لحسن علاوي، محاضرات في مقياس المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مقدمة لطلبة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2013/2012.

### مقالات :

- 1- محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم17، ط1، 2000.
- 2- مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، جامعة العلوم الإسلامي العالمية، ديسمبر، 2010 .

### المجلات :

2- محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الصند، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010.

### ملتقيات ومؤتمرات :

1- د.فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي المالي الدولي، الملتقى العلمي العاشر للاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، ديسمبر 2009.

2- لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009 .

### تقارير ونشرات :

1- التقرير السنوي للصندوق، لنمو متكافئ ومتوازن، 2011.

2- نشرة صندوق النقد الدولي، 8 جوان 2011 .

### مواقع الكترونية:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/changing.htm>

[www.imf.almadaper.net](http://www.imf.almadaper.net)

<http://www.alchourouk.com>

[www.aavt.com./details.asp?section=6&article=699508.2/5/2013](http://www.aavt.com./details.asp?section=6&article=699508.2/5/2013)

[www.imf.org/external/aralic/np/faxts/poora.htm](http://www.imf.org/external/aralic/np/faxts/poora.htm)



الصفحة	الموضوع
I	الإهداء .....
II	الشكر .....
III	الملخص .....
IV	قائمة المحتويات .....
V	الجداول .....
VI	الاختصارات و الرموز .....
ب	المقدمة .....
	<b>الفصل الأول : ردود أفعال صندوق النقد الدولي اتجاه بعض الأزمات المالية والنقدية الدولية.</b>
2	تمهيد .....
3	المبحث الأول: عموميات حول الصندوق والأزمات المالية والنقدية الدولية .....
3	المطلب الأول: عموميات حول الصندوق .....
3	الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي .....
3	الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي .....
4	الفرع الثالث : الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي .....
4	الفرع الرابع : هيكل صندوق النقد الدولي .....
5	الفرع الخامس : موارد واستخدامات الصندوق .....
6	المطلب الثاني : عموميات حول الأزمات النقدية والمالية العالمية .....
7	الفرع الأول : أزمة النمر الآسيوية .....
8	الفرع الثاني: أزمة المديونية في الدول النامية .....
9	الفرع الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 .....
11	المبحث الثاني : الصندوق وإدارة الأزمات المالية والنقدية الدولية .....
11	الفرع الأول: مذكرة ماجستير " دور الصندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية" .....
12	خلاصة الفصل .....
	<b>الفصل الثاني : تقييم نتائج وسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والإصلاحات الواجب اتخاذها</b>
14	تمهيد .....
15	المبحث الأول : تأثيرات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية .....
15	المطلب الأول: برامج وسياسات صندوق النقد الدولي .....
15	الفرع الأول: رقابة السياسة النقدية .....
16	الفرع الثاني: برامج صندوق النقد الدولي .....

16	المطلب الثاني: نتائج تطبيق صندوق النقد الدولي.....
16	الفرع الأول: تأثير سياسات الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل.....
17	الفرع الثاني: التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر.....
19	الفرع الثالث: سياسات الصندوق الجديدة لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي.....
22	المبحث الثاني: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية (1997)(2008).....
22	المطلب الأول: إجراءات و نتائج الصندوق في مواجهة أزمة النور الآسيوية 1997.....
22	الفرع الأول: إجراءات الصندوق في مواجهة الأزمة (1997).....
24	الفرع الثاني: نتائج إجراءات الصندوق اتجاه الأزمة (1997).....
26	المطلب الثاني: إجراءات الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية (2008).....
26	الفرع الأول: موقف الصندوق قبل انفجار الأزمة (2008).....
26	الفرع الثاني: تحركات وحلول الصندوق اتجاه الأزمة (2008).....
27	المطلب الثالث: تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية العالمية.....
27	الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.....
27	الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي.....
29	المبحث الثالث: إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق.....
29	المطلب الأول إصلاحات الصندوق بعد الأزمة 2008.....
29	الفرع الأول: إصلاحات عاجلة.....
30	الفرع الثاني: إصلاحات تنظيمية.....
31	الفرع الثالث: إصلاحات أخرى (إصلاحات حول الحصص والإقراض).....
31	المطلب الثاني: أوضاع وأهمية إصلاحات بعد أزمة 2008.....
31	الفرع الأول: أوضاع إصلاحات الصندوق.....
32	الفرع الثاني: أهمية إصلاحات الصندوق.....
36	خلاصة الفصل.....
38	خاتمة.....
41	المراجع.....
42	الفهرس.....

أ/توطئة:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية في بعضها البعض بصورة غير مسبوقة وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، والمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر المصرفية الناتجة عن الائتمان ونتيجة لهذه الأزمات ظهرت الحاجة إلى الحوكمة العالمية بما فيها صندوق النقد الدولي ودوره في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وهذه الأزمات شملت عددا من دول آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا سنوات التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية بسبب الإقراض المفرط من طرف البنوك.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية في ظل ما تقدم ذكره

ب/ إشكالية الدراسة : - كيف نقيم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية والنقدية الدولية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى فروع :- ما هو دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والنقدية الدولية؟

- كيف كانت نتائج سياسات الصندوق اتجاه هذه الأزمات؟

- ما هي الإجراءات التعديلات التي ينبغي للصندوق اتخاذها للحد من هذه الأزمات؟

ت/فرضيات البحث :

- بما أن صندوق النقد الدولي هيئة مسؤولة عن الإشراف والمراقبة وكذا معالجة الاختلالات التي تمس السياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، فإنه لا بد من أن تكون مختلف ممارسته فعالة في هذا الإطار.

- تتميز نتائج سياسات الصندوق اتجاه الأزمات المالية والنقدية الدولية بأنها سياسات ناجحة بشكل نسبي، وتساهم في تدعيم النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي.

ث/مبررات اختيار الموضوع:

المبرر الذاتي: روح الفضول في اكتشاف خفايا وعمق هذا الموضوع، والميل الشخصي فيه.

المبرر الموضوعي: هذا الموضوع من المواضيع النادرة في الجامعات الجزائرية، وبالأخص جامعة ورقلة.



ج/أهداف الدراسة وأهميتها : جاءت هذه الدراسة بهدف جمع لمتفرق في بحث واحد، حيث نتعرف فيها على بعض الأزمات المالية والنقدية ومعرفة أسبابها وأنواعها والتعرف على كيفية معالجتها من طرف صندوق النقد الدولي من خلال البرامج والسياسات المتبعة، وتكمن أهميتها في ضرورة تقييم عمل الصندوق في مواجهة الأزمات واقتراح بعض الحلول لتفعيل دوره.

ح/حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: كانت حدود الدراسة المرور ببعض السنوات (1997، 2008، 2011، 2012).

الحدود المكانية: شملت الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية و دول من شرق آسيا.

خ/منهج البحث والأدوات المستخدمة: طبيعة الموضوع تتوقف عن الجانب النظري والتطبيقي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في هذه الدراسة.

د/مرجعية الدراسة : تم الاعتماد على نوع واحد من المصادر لجمع المعلومات وهي:

المصدر النظري : ويشتمل على المؤلفات، المجلات والمذكرات ومدخلات الملتقيات.

ذ/صعوبات البحث : بشكل عام تمثلت صعوبات البحث فيما يلي:

- ندرة المراجع خاصة مذكرات الماجستير والدكتوراة في هذا الموضوع سواء على مستوى جامعة ورقلة أو الجامعات الأخرى.

- اتساع الموضوع وتشعبه خاصة فيما يتعلق بالأزمات المالية والنقدية الدولية.

ر/هيكل البحث : بهدف دراسة ومعالجة الموضوع من أغلب جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين إذ تضمن كل فصل مباحث وكل مبحث تضمن مطالب وكل مطلب فروع.

كان الفصل الأول عبارة عن مدخل عام للموضوع بعنوان ردود فعل صندوق النقد الدولي اتجاه بعض الأزمات المالية والنقدية الدولية، وينقسم إلى مبحثين، الأول منهما بعنوان عموميات حول الصندوق والأزمات، والثاني بعنوان الصندوق وإدارة الأزمات.

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن تقييم لنتائج وسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي الإصلاحات الواجب اتخاذها، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تأثيرات سياسات وبرامج الصندوق على التوازنات النقدية على الدول النامية، أما المبحث الثاني فيتضمن تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية والنقدية الدولية، وأخيرا في المبحث الثالث فتطرقنا إلى إصلاحات الصندوق والإصلاحات الواجب اتخاذها لتفعيل دور الصندوق.

